

الختمة

الخاتمة:

إن أسلوب تفويض المرفق العام في عملية تسيير وإدارة المرافق العامة عن طريق إشراك الخواص في استغلال المرافق العامة خاصة تلك التي تكتسي طابعا تجاريا وصناعيا بالنظر إلى طبيعتها الاقتصادية التي تستدعي المنافسة، يعد أسلوب مستحدث ومبتكر نظرا لكونه يقوم على إنشاء علاقة تعاقدية تربط بين مانح التفويض وهو الشخص العمومي وصاحب التفويض وهو المفوض له، وهذا مقابل تحصيل الأخير للتعريفات من قبل المنتفعين بخدمات المرفق العام المفوض، وهذا من شأنه أن يدر للشخص العمومي فوائد هامة، ولعل أهمها تحسين الخدمة العمومية وترشيد النفقات العامة ولا شك في ذلك قد يقوم على أساس تمويل الميزانية العامة للدولة.

ونظرا لاعتبار أن الميزانية العامة للدولة ما هي إلا توقع وإجازة للإيرادات العامة وكذا النفقات العامة لمدة سنة مالية مدنية تعبر عن السياسة العامة للدولة وأهدافها الاقتصادية والمالية، فإن الدولة ومن خلال ما تحويه ميزانيتها من إيرادات عامة وما يقابلها من نفقات عامة تسعى دائما إلى إبقاء الاستقرار على الميزانية العامة للدولة من خلال مبادئ السنوية والوحدية والعمومية وكذا التوازن .

هذه الأخيرة التي باتت تؤرق الدولة بهدف تحقيقها خاصة بعد انهيار أسعار النفط واختلال التوازن بين انخفاض حجم الإيرادات العامة وما قابلها من زيادة حجم النفقات العامة، لهذا كان لا بد من استحداث آليات وتقنيات تساعد في إعادة وحفظ التوازن للميزانية العامة للدولة.

وعليه كما يبدو أن أسلوب تفويض المرفق العام من خلال أشكاله الأربعة والمتمثلة في كل من (الامتياز، الإيجار، الوكالة المحفزة، التسيير) تساهم إلى حد ما في تمويل الميزانية العامة للدولة من خلال التعريفات التي يتحصل عليها صاحب التفويض من قبل المنتفعين لصالح الشخص العمومي مانح التفويض الذي غالبا ما تكون الدولة، هذه الأخيرة تدخلها ضمن ذمتها المالية ما تشكل إيرادات مالية تدخل ضمن موازنتها، حتى وإن كان تحت شعار "يد تدخل ويد تخرج" باعتبار أن هذه الأموال تؤول إلى تمويل إقامة المرفق العام المفوض إلا أنها يمكن لها تمويل الميزانية إذا كانت التعريفات المحصلة تكفي لتحقيق ذلك .

وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نستخلص النتائج التالية :

- أسلوب تفويض المرفق العام تم استحداثه بموجب المرسوم الرئاسي 15- 247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام يحمل أسلوب تفويض المرفق العام أربع أشكال تتم وفقا للتعاقد وهي الامتياز، الإيجار، الوكالة المحفزة، التسيير.

- الميزانية العامة للدولة تحتوي على إيرادات عامة ونفقات عامة تسعى الدولة على التوازن بينهما بشتى الطرق المتاحة .

- الميزانية العامة للدولة تستدعي تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات من خلال استحداث آليات تمويل فاعلة.

- يمكن اعتبار تفويض المرفق العام آلية لتمويل الميزانية العامة للدولة إلا إذا كانت التعريفات المحصلة تكفي لتحقيق هذا الغرض .

وعلى ضوء هذه النتائج فإننا نخرج بهذه التوصيات والمقترحات:

- ضرورة الإسراع في إعداد التنظيم الخاص بتفويض المرافق العامة حتى تستطيع الدولة الاستفادة مما قد يحمله هذا الأسلوب من إيجابيات .
- الاختيار الأمثل للمتعامل المتعاقد في عقود تفويض المرفق العام الذي من شأنه أن يقدم للشخص العمومي ما يكفي من إيرادات تمكنها من تمويل إقامة المرفق العام المفوض من جهة وتمويل الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى بوضع شروط ومؤهلات ضرورية للتعاقد.
- وضع مدة معقولة في عقود تفويض المرفق العام بحيث يجب أن تكون قصيرة نوعا ما تجنباً لحدوث اختلال في التوازن المالي الذي يدفع للدولة إلى التدخل للحفاظ على التوازن المالي بهدف استمرارية سير المرفق العام المفوض ما قد يكبد الدولة خسائر مالية بدلا من أن تستفيد بعقد التفويض وقصر المدة قد يحول إلى انعدام التوازن المالي ومنه يمكن لهذا العقد من أن يشكل عائدات للدولة تدخل ضمن موازنتها.